أكد أن حفظ استقرار الوطن الهدف الأسمى للقوات المسلحة

رئيس الأركان: الجيش هو السيف الرادع للتحديات الداخلية والخارجية

رئيس الأركان خلال جولته التفقدية

جانب من الجولة

أكد رئيس الأركان العامة للجيش، الفريق الركن طيار بندر سالم المزين، أن الجيش هو السد المنيع والسيف الرادع في مواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية، وأن حفظ استقرار وأمن الوطن هو الهدف الأسمى للقوات المسلحة.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية لرئيس الأركان، أمس السبت، في لواء صالح المحمد الآلي /94، وكان في استقباله مساعد آمر اللواء العميد الركن أحمد خالد سليمان وعدد من ضباط اللواء.

واستمع إلى شرح حول آخر ما تم تنفيذه من مهام وواجبات ضمن الخطط والبرامج التدريبية والتأهيلية المعتمدة لمنتسبي اللواء وطبيعة وحجم التعاون والتنسيق القائم والمشترك مع القطاعات العسكرية الأخرى في البلاد.

وقام رئيس الأركان بجولة ميدانية في لواء صالح المحمد اطلع من خلالها على الأسلحة والمعدات والآليات العسكرية المستخدمة، والتعرف على طبيعة عملها ودورها بالمهام المسندة إليها.

وأثنى على منتسبي لواء صالح المحمد لما يتمتعون به من كفاءة وقدرة واستعداد لتنفيذ مختلف المهام والواجبات والذي هو باكورة التأهيل والتدريب المستمر، متمنياً لهم دوام التوفيق والسداد، وبذل الغالي والنفيس من أجل حماية تراب الوطن بارين بقسمهم مبايعين على السمع والطاعة لسمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة.

صورة جماعية يتوسطها رئيس الأركان

المزين يستمع إلى شرح من كبار القادة

«الداخلية»: إسقاط 24 شخصاً بـ«أعمال منافية للآداب»

وزارة الداخلية

أسقطت الإدارة العامة للمباحث الجنائية 24 شخصاً بتهمة ممارسة أعمال منافية للآداب العامة.

وذكرت وزارة الداخلية أمس السبت أنه في استمرار لرصد ومتابعة كافة الظواهر السلبية المخالفة للآداب العامة، تمكنت الإدارة العامة للمباحث الجنائية، ممثلة في إدارة حماية الآداب العامة، من ضبط 24 شخصاً بتهمة الأعمال المنافية للآداب العامة في مختلف محافظات البلاد.

وأضافت أنه تم دهم عدد من المعاهد الصحية المخالفة.

وأشارت إلى إحالة المضبوطين لجهات الاختصاص لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

ودعت وزارة الداخلية الجميع إلى التعاون مع رجال الأمن وسرعة الإبلاغ في حال رصد أي سلوكيات خارجة عن القانون ومخالفة للآداب العامة.

«المرور»: تحرير 25850 مخالفة وضبط 34 حدثاً بدون رخصة خلال أسبوع

واصلت الإدارة العامة للمرور تحت قيادة الوكيل المساعد لشؤون العمليات والمرور اللواء يوسف الخدة حملاتها الرامية إلى تحقيق أقصى انضباط ممكن وتوقيف مخالفي قانون المرور.

وأظهرت الاحصائية الصادرة عنها خلال الأسبوع الماضي وتحديدا في الفترة من السبت الموافق الخامس من مايو حتى العاشر من الشهر ذاته عن تحرير 25850 مخالفة متنوعة وتوقيف 34 حدثا لقيادة مركبات بدون رخص سوق، وجرت احالتهم الى نيابة الأحداث، كما احتجز 25 مخالفا في نظارة المرور على خلفية ارتكاب مخالفات جسيمة.

وكشفت الإحصائية الأسبوعية للإدارة العامة للمرور، عن إحالة 64 مركبة و34 دراجة الى كراج حجز المركبات على ذمة مخالفات تمثلت أغلبها في التظليل والأمن والسلامة وعدم حيازة رخص سوق، كما تم ضبط 46 مركبة مطلوبة لخيانة أمانة أو قضايا، وجرى ضبط 9 أشخاص على خلفية صدور أحكام بحقهم و3 متغيبين.

وأحال رجال المرور 3 أشخاص إلى الادارة العامة لمكافحة المخدرات لحيازة مخدرات او قيادة مركبة بحالة غير طبيعية.

وفيما يتعلق بالحوادث المرورية، كشفت الاحصائية عن وقوع 238 حادثا جسيما نتجت عنه إصابات أو وفيات و1357 حادثا بسيطا اقتصرت خسائرها على المادية فقط.

تتمات

محمد بن زايد

والقرارات التي اتخذتها للحفاظ على استقرارها، مؤكدا أن استقرار الكويت هو من استقرار الإمارات، لما يربطهما من علاقات أخوية متينة ووثيقة، داعيا الله العلي القدير أن يحفظ الكويت من كل مكروه وسوء، وأن يديم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار، تحت ظل القيادة الرشيدة لسمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

وقد شكر سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، أخاه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، على هذه البادرة الكريمة وعلى المشاعر الاخوية الصادقة، التي تجسد عمق العلاقات الاخوية الطيبة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، متمنيا سموه لدولة الامارات العربية المتحدة المزيد من التقدم والازدهار والنماء، تحت ظل القيادة الحكيمة للشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة.

على الصعيد المحلي، رحب الكويتيون ترحيبا واستحسانا كبيرين، بالخطاب السامي، وبالقرار السامي المتعلق بحل مجلس الأمة، ووقف بعض مواد الدستور لمدة لا تزيد على 4 سنوات، من أبناء الشعب الكويتي، مشددين على أن أمير البلاد يدرك تماما مصلحة البلاد والعباد.

وأكد المواطنون في لقاءات متفرقة مع «الصباح»، أن صاحب السمو لم يكن ليتخذ مثل هذه الخطوة إلا بعد تيقنه، من أنها تصب في مصلحة البلاد العليا، مشددين على أنهم جميعا يقفون خلف القيادة السياسية في أي إجراء تتخذه.

أضافوا أن مثل هذه المواقف لا نرى فيها إلا الوقوف صفا واحدا خلف صاحب السمو، ولا نقول إلا «سمعا وطاعة يا صاحب السمو»، مبينين أن مجلس الأمة في السنوات الأخيرة «تغول» في صلاحياته.

وأردفوا أن من حق سمو أمير البلاد أن يتخذ أي إجراء عندما يرى أن مصالح البلاد مهددة، ونحن كمواطنين مؤيدين لسموه في كل ما يراه، فلا أحد أحرص من سموه على مصالحنا كمواطنين، ومصالح البلاد داخليا وخارجيا.

ورأوا أن بعض النواب أساءوا بالفعل استخدام أدواتهم الدستورية، وتغولوا على حق السلطات الأخرى في البلاد، بل وذهب البعض منهم إلى أبعد من ذلك، مما تسبب في اضطراب المشهد السياسي داخل البلاد.

من جهته قال تركي الرشيدي: كنا نأمل من مجلس الأمة ونوابه التعاون مع الحكومة لدفع عجلة التنمية ، وتسريع الإنجازات، ولكن «تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن»، فقد وجدنا من بعضهم – مع الأسف– الاتجاه إلى قضايا فرعية، معطلين بها مصالح البلاد والعباد.

من ناحيته اعتبر نواف الشمري إن الديمقراطية التي تجعل بعض النواب أداة ابتزاز لمكاسب مشبوهة، هي ديمقراطية «عرجاء»، مبينا أن قرار سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد يصب تماما في مصلحة البلاد.

بدوره أكد خالد العنزي، أن قرار سمو الأمير الذي اتخذه بخصوص حل المجلس، وتعطيل العمل ببعض مواد الدستور قرار صائب، موضحا أن صاحب السمو اتخذ هذا القرار بناء على مراقبة حثيثة للوضع السياسي في البلاد، والذي شابته في الفترة الأخيرة شوائب عديدة كان سببها بعض نواب مجلس الأمة، والذين من المفترض أن الشعب الكويتي انتخبهم ليرى تسريع عجلة الإنجاز، وتحسين معيشة المواطن، إلا أن البعض منهم اتخذ طريق مخالفا لتطلعات وأمنيات الشعب الكويتي الذي أوصلهم إلى قاعة عبدالله السالم.

من جانبه قال عبدالرزاق العجمي: نقول بكل إخلاص وحب «سمعا وطاعة يا صاحب السمو» ، وندعو الله أن يحفظ الكويت وأهلها، وأن يديم علينا الخير، وأن يبارك في ولاة أمورنا .

و قال سعد الظفيري: إن رسالة سمو الأمير لأبنائه في الخطاب كانت رسالة واضحة ومباشرة، تجلت فيها الحكمة البليغة من سموه، وخوفه العميق على مصلحة البلاد والعباد، مبينا أنه عندما استمع إلى خطاب صاحب السمو لم يملك إلا أن يقول «سمعا وطاعة يا صاحب السمو».

«حركة التصحيح الإسلامية»

في مجلس الأمة بممارسة عرجاء للديمقراطية، تسببت طوال سنوات في انتشار التناحر السياسي، وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة، واستنزاف موارد الدولة، وهذا كله أدى إلى تأخر البلاد في العديد من المجالات وتراجع الخدمات.

جاء ذلك في بيان أصدرته الحركة أمس، واستهلته بالآية القرآنية الكريمة: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»، وبالحديث النبوي الشريف: « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

وقالت الحركة في بيانها: إن سمو الأمير رأى بحكمته المعهوده ونظرته الثاقبة، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، دراسة الممارسة الديمقراطية من جميع جوانبها، من قبل لجان مختصة وعرض ما تتوصل إليه الدراسة على سموه خلال أربع سنوات، لتصحيح المسار واتخاذ مايراه مناسبا، وهذا يشير إلى رغبة سموه بأن تكون الديمقراطية خيرا وتنمية وتطورا على البلاد والعباد، بدل أن تكون وبالا على الكويت وأهلها.

وشددت الحركة على أن سمو الأمير استشعر ما يحيط بالكويت من أخطار داخلية وخارجية، تتطلب أن تكون البلاد على قلب رجل واحد، بعيدا عن الاطروحات الطائفية والقبلية والفئوية، التي سادت مؤخرا، ولم يسبق لها مثيل في مراحل الحياة السياسية، فضلا عن الممارسات النيابية الهدامة، التي وصلت إلى مرحلة تداخل الاختصاصات، ومحاولة القفز على مواد الدستور والتدخل في صلاحيات صاحب السمو، بتعيين سمو ولي العهد أو سمو رئيس مجلس الوزراء، أو حتى في اختيار الوزراء الذين يمثلون السلطة التنفيذية.

وقالت الحركة إن العناد الذي مارسه بعض السياسيين ومحاولة فرض أجندات على عمل البرلمان، ما كان له أن يتوقف إلا بهذا الخيار الذي وصفه سمو الأمير بـ«القرار الصعب»، خاصة في ظل غياب الحكمة وانعدام الفهم الحقيقي لوقائع الأمور، مشيرة إلى أن القيادة السياسية حذرت غير مرة من «المراهقة السياسية» وآثارها على الوطن الغالي والشعب العزيز، إلا أن بعض السياسيين لم يقرأوا المشهد كما ينبغي، ولم يتعاملوا مع الأحداث بطريقة تعكس حرصهم على البلاد، مما جعل صاحب القرار يأخذ زمام المبادرة ويتخذ القرار لمصلحة الكويت وأهلها، دعما للأمن والاستقرار ورغبة في إعادة الأمور إلى نصابها.

واستنكرت الحركة ما ساد خلال الفترة الماضية من اعوجاج في الحياة السياسية التي طفحت بكلمات نابية والفاظ شاذة لا تزيد النار إلا اضراما، ولا الخلاف الا اتساعا، مبينة أن المسؤولية مشتركة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وحمايتها من العبث السياسي الذي لا تحمد عواقبه، رافضة كل وسائل الاستفزاز والتصعيد السياسي اللامسؤول، الذي يعكر صفو الوحدة الوطنية وادخال البلد في أجواء التوتر الدائم.

وشددت الحركة على ضرورة التفاف الشعب حول قيادته السياسية، لمصلحة الوطن والمواطن، وضرورة قيام الأكاديميين والعلماء والدعاة بواجبهم الشرعي، لوأد اي فتنة تنخر في وحدة الوطن وتفرق تآلف ابنائه والتحذير من الممارسات السياسية المتهورة، مثمنة القرارات والتوجهات المتزنة التي يقودها صاحب السمو، في التعامل مع الأحداث السياسية، بوطنية تساهم في تفويت الفرصة على المتكسبين.

وتوجهت الحركة إلى المولى عز وجل أن يحفظ الكويت قيادة وحكومة وشعبا من كل مكروه، وأن يحيط البلاد بعنايته ورعايته وأمنه واستقراره.

نصوص المواد

المادة 71 فقرة» 2» : وتنص على أنه «يجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائما، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تُعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك.

المادة 79 : وتنص على أنه «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدّق عليه الأمير».

المادة 107 : وتنص على أنه»للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبيّن فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حُل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإن لم تُجرَ الانتخابات خلال تلك المدة، يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد».

المادة 174 : وتنص على أنه «للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه، أو بإضافة أحكام جديدة إليه. فإذا وافق الأمير وأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة على مبدأ التنقيح وموضوعه، ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة، وتشترط لإقراره موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ولا يكون التنقيح نافذاً بعد ذلك إلا بعد تصديق الأمير عليه وإصداره، وذلك بالاستثناء من حكم المادتين 65 و66 من هذا الدستور.

وإذا رفض اقتراح التنقيح من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التنقيح، فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضيّ سنة على هذا الرفض، ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مُضي خمس سنوات على العمل به».

المادة 181 : وتنص على أنه «لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبيّنها القانون، ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه».

اليحيا: زيارات

في تصريح لـ«كونا» أمس السبت: «إننا نولي أهمية كبرى، لإبراز دور دولة الكويت المحوري والإقليمي، وتعزيز موقعها الريادي».

وحول زيارات الدولة التي قام بها سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة، أوضح اليحيا أنها «زيارات تاريخية ومهمة تعكس قوة ومتانة العلاقات الوثيقة التي تربط دولة الكويت بشركائها، وشهدت محادثات محورية ومهمة تجاه كافة المتغيرات الراهنة على المشهد السياسي إقليميا ودوليا».

ولفت إلى أنها شكلت «فرصة سانحة لتبادل الرؤى حيال مختلف القضايا والأحداث التي يشهدها العالم، وتنسيق المواقف الموحدة بشأنها، وبحث العديد من الموضوعات المعنية بالتطورات المتسارعة في المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومستجداتها».

وذكر أن الشراكات الاستراتيجية والتجارية كانت «محورا ثريا ومهما»، في لقاءات سمو أمير البلاد مع قادة الدول الشقيقة والصديقة، مبينا أنه تم خلال الزيارات توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وإنشاء حوارات ثنائية من شأنها تعزيز التعاون المشترك بين دولة الكويت وشركائها وتفتح آفاقا جديدة ومتنوعة في إطار توثيق العلاقات وتطويرها تحقيقا للمصالح والمنافع المشتركة.

وقد قام سمو أمير البلاد بعدد من الزيارات إلى الدول الشقيقة والصديقة، استهلها سموه بالمملكة العربية السعودية ثم سلطنة عمان ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد ذلك قام سموه بزيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ثم جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا.

وعقب تلك الزيارات صدرت بيانات، أكدت عمق العلاقات والروابط التاريخية الراسخة التي تجمع دولة الكويت وتلك الدول الشقيقة والصديقة، إضافة إلى الحرص المشترك على تعزيز التعاون الثنائي في عدد من المجالات.

رئيس الأركان

القطاعات العسكرية الأخرى في البلاد.

وقام رئيس الأركان بجولة ميدانية في لواء صالح المحمد اطلع من خلالها على الأسلحة والمعدات والآليات العسكرية المستخدمة، والتعرف على طبيعة عملها ودورها بالمهام المسندة إليها.

وأثنى على منتسبي لواء صالح المحمد لما يتمتعون به من كفاءة وقدرة واستعداد لتنفيذ مختلف المهام والواجبات والذي هو باكورة التأهيل والتدريب المستمر، متمنياً لهم دوام التوفيق والسداد، وبذل الغالي والنفيس، من أجل حماية تراب الوطن بارين بقسمهم، مبايعين على السمع والطاعة لسمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة.

«الخارجية»: نرحب

لها على موقف دولة الكويت الداعي إلى ضرورة تبني مجلس الأمن قرارا من شأنه منح دولة فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والتاريخية من أجل تحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني والحفاظ على مقدراته ومكتسباته وحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وكانت تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد تبنت أمس الأول الجمعة، قرارا يدعم طلب فلسطين الحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، حيث صوت لصالح القرار 143 دولة وعارضته 9 دول في حين امتنعت 25 دولة عن التصويت.

«تكميلية البلدي»

نيابة، من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة بصفة أصلية، رؤساء للجان الانتخابية الرئيسية والأصلية والفرعية، وعلى سبيل الاحتياط، والخاصة بالانتخابات التكميلية للدائرتين السادسة والتاسعة للمجلس البلدي السبت 18 الجاري.

وحدد الغريب، رئيس اللجنة الرئيسية في الدائرة الانتخابية السادسة الواقعة في مدرسة ثانوية أبرق خيطان للبنات، وكيل محكمة بالمحكمة الكلية، عبدالله العتال، بينما حدد وكيل محكمة بالمحكمة الكلية، عبدالله البدر، رئيساً للجنة الرئيسية في الدائرة الانتخابية التاسعة، الواقعة في ثانوية سالم المبارك الصباح للبنين.

على صعيد متصل انتهت المهلة التي حددتها إدارة شؤون الانتخابات لانسحاب المرشحين لخوض الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي في الدائرتين السادسة «خيطان» والتاسعة «الأحمدي» أمس السبت، تمهيدا لإجراء الانتخابات يوم السبت الموافق 18 الجاري.

وقد انسحب من السباق الانتخابي حتى أمس 6 مترشحين، 4 منهم في الدائرة السادسة هم: أحمد مرزوق العتيبي، وتركي فهد العتيبي، ومطر مطلق الرشيدي، وناصر غويزي المطيري، واثنان في «التاسعة» هما طلال محمد الحشان وعطاالله صالح الصواغ، ليصبح إجمالي المرشحين المتبقين حتى حينه 22 مرشحا.